مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الإنفاق على الحماية الاجتماعية وأثره في تخفيض الفقر – دراسة تحليلية في عينة من البلدان النامية
اسم الكاتب: حميد صديق أسعد الجبوري، عدي سالم علي الطائي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10115
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Spending on Social Protection and its Impact on Reducing Poverty (An Analytical Study in A Sample of Developing Countries)

Hameed S. Al-jubouri[1]; Oday S. Ali[2]
[(1&2)]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Hameed S. Al-jubouri, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
Hameed.siddiq1939@gmail,com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182591.1337

Article History: *Received*: 30/9/2023; *Revised*:20/10/2023; *Accepted*:1/11/2023; *Published*: 1/3/2024.

Abstract

The research aims to know the impact that spending on social protection, with its three components: social security, social protection network, and social assistance, has in reducing poverty levels in developing countries. The spatial boundaries of the study represented the countries (Albania, Bulgaria, Armenia, Moldova, Mongolia, South Africa, Turkey, Georgia, Kyrgyzstan, Malta, Brazil, Costa Rica, Paraguay, Ecuador, and Mexico) for the period from 2010-2021, and basic models were used in the research to analyze the data. (panel data) for unbalanced data, the aggregate regression model, the fixed effect model, the random effect model, the Lakrange multiplier test, and the regression-based Hausman test were used.

The research concluded that both social security and the protection network have an inverse effect, meaning that increasing the percentage of spending on social security and the protection network as a percentage of the gross domestic product will reduce the poverty rate, while the social assistance variable had a non-significant effect, and this reflects the decrease in the percentage of social assistance from GDP, in addition to most of this aid, are irregular payments and to very limited categories, often during crises, meaning that their impact is temporary and does not contribute significantly to reducing the number of poor people.

Keywords:
Social Protection - Poverty– Social Protection Network – Social Security

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 141
March 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-jubouri, Hameed A.; Ali, Oday S. (2024)."Spending on social protection and its impact on reducing poverty (An analytical study in a sample of developing countries)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (141), 278 -292 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182591.1337

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

الإنفاق على الحمايةِ الاجتماعيّةِ وأَثَرُهُ في تخفيضِ الفقرِ – دراسةٌ تحليليَّةٌ في عيّنةٍ مِن البلدانِ النامية

حميد صديق أسعد الجبوري[1]؛ عدي سالم علي الطائي[2]

جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: حميد صديق أسعد الجبوري ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد،
Hameed.siddiq1939@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182591.1337

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2023/9/30 ؛ *التعديل والتنقيح:*2023/10/20 ؛ *القبول:*2023/11/1 ؛ *النشر:* 2024/3/1 .

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة الأثر الذي يحدثه الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة بمكوناته الثلاثة المتمثلة بالضمان الاجتماعيّ، شبكة الحماية الاجتماعيّة، المساعدات الاجتماعيّة، في تخفيض مستويات الفقر في الدول النامية، وتمثلت الحدود المكانية للدراسة الدول (البانيا ، بلغاريا ،ارمنيا ،مولدوفا ،منغوليا ،جنوب أفريقيا، تركيا ، جورجيا ،قيرغيزستان ،مالطا ،البرازيل ،كوستاريكا، بارغواي ،اكوادور، المكسيك) للمدة من 2010–2021 ، واستعمل في البحث النماذج الأساسية لتحليل البيانات (panel data) للبيانات غير المتوازنة، إذ استعمل كل من أُنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج الأثر الثابت وأنموذج الأثر العشوائي واختبار مضاعف لاكرانج واختبار هوسمان المعتمد على الانحدار.

وتوصل البحث إلى أن كل من الضمان الاجتماعيّ وشبكة الحماية لها تأثير عكسي، بمعنى أن زيادة نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعيّ وشبكة الحماية كنسبة من الناتج المحلي سوف يعمل على تخفيض معدل الفقر، أمّا متغير المساعدات الاجتماعيّة كان بتأثير غير معنوي، وهذا يعكس انخفاض نسبة المساعدات الاجتماعيّة من الناتج المحلي، فضلًا عن أن أغلب هذه المساعدات هي دفعات غير منتظمة ولفئات محدودة جداً غالباً ما تكون خلال الأزمات، أي إن تأثيرها مؤقت لا يسهم بشكل كبير في تخفيض أعداد السكان الفقراء.

الكلمات الرئيسة

الحماية الاجتماعية –الفقر – شبكة الحماية الاجتماعية – الضمان الاجتماعي

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (43)، العدد (141))،
اذار 2024

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الجبوري، حميد صديق اسعد؛ سالم، عدي علي (2024)."الإنفاق على الحمايةِ الاجتماعيّةِ وأَثَرُهُ في تخفيضِ الفقر(دراسةٌ تحليليَّةٌ في عيّنةٍ مِن البلدانِ النامية)" ***تنمية الرافدين***، 43 (141)، 278-292،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.182591.1337

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يُعد الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة جزءاً من الإنفاق الاجتماعيّ العام كونه تحويلات مالية من الموازنة يتم توجيهها نحو قطاع الحماية الاجتماعيّة لغرض تحقيق أهداف واجتماعية للدولة.

وفي العقود الأخيرة شهدت الحماية الاجتماعيّة اهتماماً متزايداً مِن العديد من الدول لما لها من أهميّة في زيادة رفاهية الأفراد وتعزيز التماسك الاجتماعيّ وتوفير الاستقرار النفسي والمالي لهم، وتعزيز التكافل الاجتماعيّ، وهذا النوع من الإنفاق يمكن أن يسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة، وتمكينهم من مواجهة الصدمات الاقتصادية، ويعد الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة أحد أشكال الإنفاق الذي يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تتمثل في تحقيق المساواة في الدخل وتكافؤ فرص الحياة ومكافحة الفقر، وقد اخذ هذا الشكل من الإنفاق حيزاً كبيراً في البلدان النامية والمتقدمة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية لاسيما بعد أَزمة covid-19 وما سبقها من أزمات اقتصادية أو سياسية تركت آثارها على أفراد الدولة بشكل ملموس.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من وجود أنظمة حماية اجتماعية في كل دول العالم وتخصيص مبالغ للإنفاق لها من الموازنات العامة للدول، إلّا أنه لم يُسهم بشكل أو بآخر في الحد من الفقر، واستمرار تزايد حالات الفقر ولاسيّما في الدول النامية، من هنا جاء هذا البحث لمعرفة الآثر الذي يمكن به أن يسهم الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة في تخفيض الفقر والمسببات في حال عدم تحقيق الهدف من هذا الإنفاق كعدم كفاية المبالغ أو ضعف الاستهداف للفئات المستحقة.

إذ تبرز مشكلة البحث في أن أغلب أنظمة الحماية الاجتماعيّة تعاني من ضعف التمويل الخاص بها من حكومات البلدان النامية، ممّا يجعل الأفراد المتلقين أقل قدرة على مواجهة الصدمات، فضلًا عن ذلك فإن ضعف استهداف الفئات المستحقة يسهم في عدم وصول الدعم إلى مستحقيه ممّا يزيد من نسبة الفقر.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة دور الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة بمكوناتها الثلاثة (الضمان الاجتماعيّ، شبكة الحماية الاجتماعيّة، المساعدات الاجتماعيّة) وقدرته في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية، فضلاً عن دراسة دور الإنفاق على المكونات الثلاثة في العراق ومدى مساهمتها في تحقيق هدفها الأساسي ألّا وهو تخفيض الفقر.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى معرفة أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعيّة وتأثيرها في مؤشرات الفقر كما يهدف إلى:

1- بناء إطار معرفي لموضوع البحث والمتضمن الحماية الاجتماعيّة والفقر مستنداً إلى المسارات الفكرية للأدبيات المالية بعرض آراء الباحثين ومستوى تحليلهم.

2- توضـــيح مفهوم الفقر وأنواعه وبيان أبرز الأســـباب التي أدّت إلى تفاقم حدة الفقر، وكذلك العمل على توضيح أبرز المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها استراتيجية التخفيف من الفقر.

3- قياس أثر برامج الحماية الاجتماعيّة (الضـــمان الاجتماعيّ، شـــبكة الحماية الاجتماعيّة، المســـاعدات الاجتماعيّة) في تخفيض الفقر في البلدان عينة البحث.

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث أن الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعيّة بمكوناته الثلاثة (الضمان الاجتماعيّ، شبكات الحماية الاجتماعيّة، المساعدات الاجتماعيّة) يسهم في تخفيض الفقر في البلدان عينة البحث .

خامساً: منهج البحث

اســـتند البحث إلى البحوث والتقارير الصـــادرة عن المنظمات الإقليميّة والدولية في توصـــيفها للجانب النظري.

ولغرض إثبات فرضـــية البحث تم الاعتماد على أُنموذج panel غير المتزنة، لأن عدد المشـــاهدات للبيانات في المقاطع العرضـية للدول مختلفة و باسـتعمال حزمة جاهزة تسـمى panel liner model(PML) في برنامج R لتقدير معلمات الانحدار ودالة phtest لإجراء اختبار Hausman ودالة plmtest لإجراء اختبار مضاعف Lagrange.

سادساً: حدود البحث

1- **الحدود المكانية:** شملت الدول النامية عينة البحث والبالغ عددها خمس عشرة دولةً وهي (البانيا ، بلغاريا، ارمنيا ، مولدوفا ، منغوليا ، جنوب أفريقيا، تركيا ، جورجيا، قرغيزستان، مالطا، البرازيل، كوستاريكا، بارغواي، اكوادور، المكسيك) واختيرت هذه الدول، لأنها دول متوسطة الدخل للفئة العليا والدنيا حسب تصنيف البنك الدولي.

2- **الحدود الزمانية:** شملت المدة الزمنية (2010-2021) لتوفير البيانات وأهميّة هذه المدة بسبب حداثتها ومواكبتها الأزمات والتقلبات الأخيرة .

المبحث الأول

الإطار النظري للحماية الاجتماعية والفقر

أولاً: الحماية الاجتماعية المفهوم والاهمية

تُعد الحماية الاجتماعيّة أنظمة وسياسات وبرامج حماية اجتماعيّة تساعد الأفراد والمجتمعات في إدارة المخاطر والتقلبات وتحميها من الفقر والحرمان بالأدوات التي تعمل على تحسين المرونة والإنصاف والفرص(World Bank,2012,1). كما تعرف الحماية الاجتماعيّة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعيّة لغربي آسيا (ESCWA,2017) بأنها إجراءات ومبادرات لتأمين وضمان الدخل والحصول على الرعاية الصحية، ويمكن أن يكون قائمة على الاشتراكات كالضمان الاجتماعيّ والتأمين الصحي، أو التي لا تقوم على الاشتراكات مثل المساعدات الاجتماعيّة والرعاية الطبية التي تكون مجانية(ESCWA, 2017, 7) .

وقد اكتسبت الحماية الاجتماعيّة أهمية كبيرة في جميع دول العالم، إذ تشير مجموعة كبيرة من الأدلة في السنوات القليلة الماضية إلى أن برامج الحماية الاجتماعيّة يمكن أن يكون أدوات ذات فعالية للحد من الفقر وعدم المساواة، وأنها تُسهم في زيادة رأس المال البشري وكذلك حماية الأفراد من المخاطر (UNDP, 2016,8) .

وتبرز أهمية الحماية الاجتماعيّة بـ: (International Labour Organization, 2017،11) (world bank,2022,7) (Nyst & Sepúlveda 2012,23) (International Labour Organization,2021,58).

أ. إن الحماية الاجتماعيّة وأنظمة العمل لها الأهمية والقدرة على إدارة الصدمات التي يتعرض لها ويواجهها الأشخاص، ولها أهمية في مواجهة الفقر على المدى البعيد.

ب. إن نظام الحماية الاجتماعيّة يُعد أحد الأدوات التي يمكن أن تساعد الدول في تنفيذ واجباتها في مجال حقوق الإنسان إزاء الأشخاص الذين يعيشون في مستويات الفقر.

ج. تعمل الحماية الاجتماعيّة على تمثيل المصالح لمختلف الأفراد وبخاصة الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير المنتظم، وبالنسبة للعديد من مؤسسات سوق العمل تحديات هذا يشكل تحديات كبيرة ناشئة عن التغيرات في المجال الديموغرافي والتكنلوجي والتكاملي.

د. تعمل على تعزيز النمو الشامل والمستمر والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات والتقلبات الطارئة والدورية وكذلك العمل على تحقيق التغطية الصحية والاقتصادية الشاملة للجميع.

وتعمل الحماية الاجتماعيّة بسياساتها وبرامجها في مساعدة الأفراد والمجتمعات على إدارة المخاطر والتقلبات التي يتعرضون لها وحمايتهم من الفقر والحرمان بالأدوات التي تعمل على تحسين الاوضاع المعيشية (Sindi,2016,14) إذ توفر برامج الحماية الاجتماعيّة تحويلات نقدية ومساعدة مباشرة للمستفيدين ضرورية بجانب مجموعة من الإستراتيجيات التي تعمل على التخفيف من حدة الفقر في العديد من البلدان (Amoako & Adeklo, 2023, 12). ولكي تصل الحماية الاجتماعيّة إلى هدفها، يجب أن تأخذ هذه البرامج في اعتبارها الإجراءات الأساسية لتدعيم شبكات الحماية الاجتماعيّة، وكذلك من أجِل تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق، وقد وجدت الأبحاث الحديثة لصندوق النقد الدولي أن المشروطية على عناصر محددة للإنفاق على الحماية الاجتماعيّة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف البرنامج قصيرة الأجَل، فإن المشروطية في هذا الإنفاق توفر فوائد مستمرة للأفراد، وتعزز من التعليم والصحة للأفراد على المستوى طويل الأجَل (Engström,2022,10).

ثانياً : مكونات الحماية الاجتماعية

1- **الضمان الاجتماعي** : يشير الضمان الاجتماعيّ إلى الآليات التي تعمل على تجميع المخاطر الاقتصادية طيلة مسار الحياة التي يمكن أن تحول دون وقوع الأطفال والأسر في براثن الفقر عندما تحدث صدمات أو أحداث غير متوقعة في الحياة، ومن بين الآليات الشائعة المهمة للأطفال والأسر التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة (UNICEF,2019,7).

ومن أشكال الضمان الاجتماعي (الخدمات الطبية، تعويض إصابات العمل، التعويض عن الأمومة، التعويض عن العجز والشيخوخة).

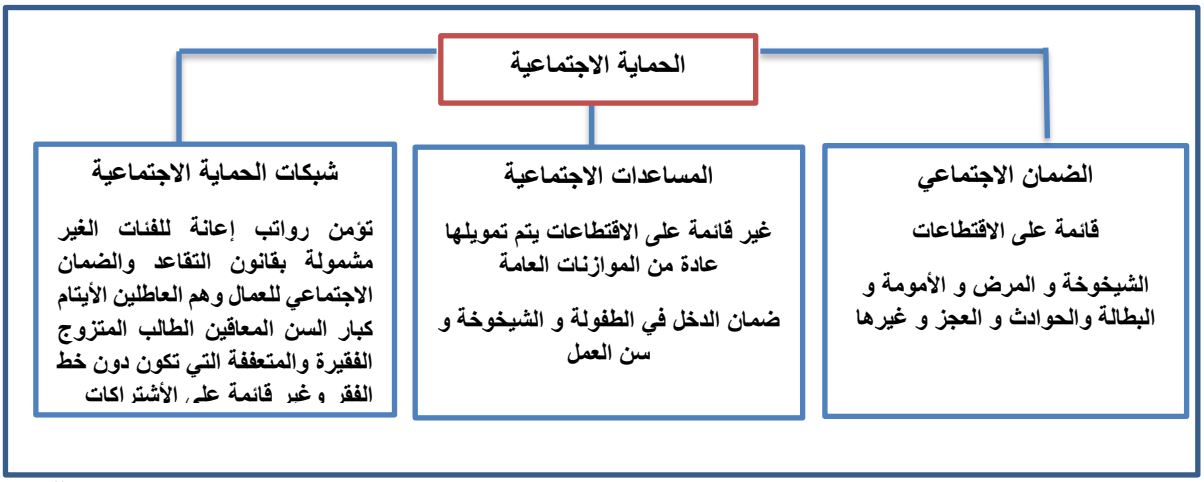
2- **شبكة الحماية الاجتماعية** : عرّفها صندوق النقد الدولي بأنها الأدوات التي تهدف إلى التخفيف من الآثار الضارة المحتملة على الفقراء، أمّا منظمة الأغذية والزراعة فعرفتها بأنها البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر بإعادة توزيع الثروة وحماية الأُسر والأفراد من الصدمات التي يتعرضون لها بسبب الدخل، كما تسعى شبكة الحماية الاجتماعيّة إلى ضمان الحد الأدنى من الرفاه للأشخاص والأسر، وهو مستوى الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأُسر على إدارة المخاطر Weigand & (Grosh,2008,15).

ومن أشكال شبكة الحماية الاجتماعية (التحويلات النقدية المشروطة، التحويلات النقدية غير المشروطة، التحويلات العينية المشروطة، التحويلات العينية غير المشروطة، برامج الأشغال العامة، تعويضات البطالة، توفير الدعم للأسرة والطفل، الإعانات المقدمة لمصنعي الأغذنية، إعانات الوقود النفط والغاز)

3- **المساعدات الاجتماعية:** هي عبارة عن إعانات اجتماعية التي تعتمد على مستوى دخل المتلقي، أي إنها تقوم على شرط إثبات الحاجة والأستهداف الجغرافي، وتسمى بالمساعدة الاجتماعيّة، وهي عموماً أداة لخفض الفقر أو الحد منه، ويمكن أن تصرف هذه الإعانات بشكل نقدي أو عيني، ويستلزم تنفيذ خطط المساعدة الاجتماعيّة المشروطة وجود مستفيدين، فضلاً عن وجود شروط ومعايير أُخرى للمشاركة في البرامج المقررة مثل البرامج الصحية والبرامج التعليمية المخصصة، وأصبحت خطط المساعدة الاجتماعيّة في السنوات الأخيرة معروفة على أنها خطط تحويلات نقدية مشروطة، وعادة ما يتم تمويل خطط المساعدة الاجتماعيّة من الموازنة العامة، ولا تعتمد على مساهمة مباشرة من المستفيدين أو أصحاب أعمالهم كشرط من أجِل الحصول على الإعانات المعنية (International Labour .(Organization,2011,7

ومن أشكال المساعدات الاجتماعية (المساعدات النقدية، المساعدات العينية، المساعدات التأهيلية، المساعدات الطارئة، سلم المساعدات).ويمكن توضيح مكونات الحماية الاجتماعيّة الثلاثة وأشكالها المختلفة بالشكل الآتي:

الشكل (1): مكونات الحماية الاجتماعيّة



Source: United Nations-iraq,2022, Towards building a social protection floor in Iraq,P4.

ثالثاً: الفقر المفهوم والآثار

الفقر هو الحد الأدنى من الدخل اللازم للحصول على سلة من السلع والخدمات الضرورية للبقاء على قيد الحياة، إذ يتم تحديد الشخص على أنه فقير عندما يكون متوسط استهلاكه أقل من المستوى المحدد، ويتم بذلك تحديد عدد الفقراء كنسبة مئوية من إجمالي سكان البلاد(Yadav,2022,4). ويُمكن تعريف الفقر بشكل مبسط على أنه انخفاض مستوى المعيشة للفرد أو الأُسرة، الذي يتجلى في تدني استهلاك الطعام من حيث الكم والنوع، وتراجع الحالة الصحية والتعليمية والوضع السكني، والقدرة على امتلاك موجودات ثابتة والأُصول المادية الأُخرى، وفقدان القدرة على التعامل مع المواقف الصعبة مثل المرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (Al-Maadidi & Mansour,2013,102).

وتتمثل الآثار التي يتركها الفقر على المجتمع بما يلي:

أ. **انخفاض المستوى الصحي:** يؤدي انخفاض المستوى الصحي لنسبة كبيرة من الأُسر الفقيرة إلى ارتفاع نسبة الأمراض والإعاقة نتيجة عوامل مختلفة نتيجة عدم القدرة على تحمل مصاريف الخدمات الصحية، فضلاً عن كبر حجم العائلة أو انخفاض الدخل لديها، وتشير الأبحاث إلى وجود علاقة قوية بين دخل الأفراد وصحتهم، إذ يؤدي الفقر إلى تدهور الأوضاع الصحية للأسرة أو الفرد(SESRIC,17,2015).

ب. **انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:** يؤدي الفقر إلى انخفاض نسبة التعليم والثقافة لدى الأفراد بسبب ارتفاع حالات التسرب من المدارس أو عدم قدرتهم على تحمل كلف الالتحاق بالمدارس وتشير دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن مستوى التعليم ينخفض لدى الأُسرة الفقيرة، ولاسيّما إذا لم يتلق أرباب الأُسر التعليم، ممّا ينعكس على أسرهم بصورة أكبر، وهذا الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حالات التسرب من التعليم (Jarbo,2022,351).

ج. **التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة:** إن ظاهرة ضعف المشاركة في الحياة العامة تعد من المظاهر المرافقة للفقر، فالفقر يؤثر بشكل كبير على العلاقات الاجتماعيّة التي يمكن أن يكونها الأفراد وعلى حياة الأفراد ، يمكن أن يؤدي الفقر إلى زيادة الشعور بالعزلة والوحدة لدى الأفراد الفقراء، لذا يجدون صعوبة في التفاعل مع الآخرين وتكوين علاقات اجتماعية وصداقات (EAPN – European Anti-Poverty Network,2021,17).

رابعاً: العلاقة بين مكونات الحماية الاجتماعية والفقر

تهدف الحماية الاجتماعيّة إلى منع الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة من الوقوع في براثن الفقر أو الوقوع في مصيدة الفقر عندما تتأثر بصدمات مؤقتة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأنكماش الاقتصادي، بتوفير المساعدات التي تمكن الأُسر من التعامل بشكل فعال خلال فترات الضعف، وتتكون الحماية الاجتماعية من شبكات الحماية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية والضمان الإجتماعي .

1- دور الضمان الاجتماعيّ في تخفيض الفقر: يُعد الضمان الاجتماعيّ أحد أدوات الحماية الاجتماعيّة التي تعمل على الحد من الضعف وإدارة المخاطر وكذلك مساعدة الفقراء بالحد من الوقوع في براثن الفقر، ويمكن النظر إلى الضمان الاجتماعيّ بوصفه نقطة الانطلاق التي تعطي الفقراء القدرة على الخروج من الفقر (Abdullah ,2017 ,22). ويُعد توفير الضمان الاجتماعيّ وسيلة فعالة من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة، ولتحقيق هذه الغاية بشكلٍ فعال يجب اتباع سياسات واستراتيجيات فعّالة لتوزيع الدخل والثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفجوات الاجتماعيّة، وينبغي أيضاً العناية بتطوير برامج الضمان الاجتماعيّ لتوفير فرص العمل للفئات الأكثر فقراً، وتشجيعهم على العمل والتحسين من قدراتهم ومهاراتهم، التي تُسهم في تحسين جودة الحياة للفقراء، وتمكينهم من تحسين وضعهم المعيشي (Laidami,2014,334).

ويرى (Cantillon & Mechelen,2014,5) أن أنظمة الضمان الاجتماعيّ موجهة في المقام الأوّل إلى حد ما للحفاظ على مستويات المعيشة في ظل وجود مخاطر اجتماعية معترف بها مجتمعياً مثل البطالة والمرض والشيخوخة، ومن ثم فإن الغرض منها هو ضمان توفير الحماية الكافية لجميع العاملين وأسرهم ضد فقدان الدخل المفرط في حالة المرض أو فقدان الوظيفة أو التقاعد، ومن ثم حماية المجتمع كافة من عدم الاستقرار والفقر، ومن ثم يتم نشر أنظمة الضمان الاجتماعيّ ليس فقط بوصفه وسيلة لتعويض الضرر، ولكن أيضاً لمنع الضرر وإصلاحه، ويتم التخفيف من حدة الفقر عن طريق الضمان الاجتماعيّ بالآليات الآتية:

- منع حالات الفقر بالمشاركة الشاملة للمخاطر عن طريق آليات إعادة التوزيع الأُفقي.
- توفير الحماية الكافية بآليات التوزيع الرأسي.
- تقليل عدد الأُسر المحتاجة بآليات الوقاية من الضرر وإصلاحه

2- دور شبكات الحماية الاجتماعيّة في تخفيض الفقر: إن شبكات الحماية الاجتماعيّة مهمة لتوفير الإغاثة للأسر الفقيرة وكذلك لإخراجهم من حالة الفقر بتحويلات نقدية سواء أكانت مشروطة أو غير مشروطة لدعم الأُسر الفقيرة وانتشالهم من براثن الفقر،

إذ تعمل البرامج الخاصة بشبكة الحماية الاجتماعيّة على تحسين الظروف الاقتصادية للأسر الفقيرة بالتحويلات النقدية(Javed & Ahmed,2021,33).

وتؤثر شبكات الحماية الاجتماعيّة تأثيراً إيجابياً على رأس المال البشري والدخول في سوق العمل الذي له تأثير إيجابي كبير على رأس المال المادي، ولرأس المال المادي تأثير إيجابي كبير على دخل الأُسرة الفقيرة، إذ يُعد دخول سوق العمل هو البرنامج الذي يظهر أكبر تأثير على دخل الأُسرة الفقيرة بزيادة رأس المال المادي للأسرة، ومن ثم فإن برامج شبكات الحماية الاجتماعيّة سيكون لها دور في نمو رأس المال كمفتاح لكسر الحلقة المفرغة للفقر؛ إذ يُعد تحسين رأس المال البشرى ورأس المال المادي للأسر الفقيرة خطوة مهمة للغاية للحد من الفقر، ولبرامج شبكات الأمان الاجتماعيّ تأثير إيجابي للحد من الفقر(Prayitno, et.al,2018,260).

وتُعد شبكة الحماية الاجتماعيّة إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتخفيف من الفقر الذي ارتفع بسبب الأزمات التي يتعرض لها الأفراد والدولة، ولكي تقوم الدولة بإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية يجب إن تدرج شبكة الحماية في استراتيجياتها (Ali,2012,257) ، لذلك تعتمد القدرة في تنفيذ برامج شبكات الحماية واسعة النطاق للفقراء على توفر الموارد في البلد، وهيكل المؤسسات ومستوى الإلتزام السياسي على المستوى الوطني ، وتعتمد القدرة على استهداف الفقراء أيضاً على قوة البرنامج في مواجهة السياسات والإجراءات وكذلك الأنظمة التي تتبعها الدولة في تسيير سياساتها(IFPRI, 2020,5).

3- دور المساعدات الاجتماعيّة في تخفيض الفقر: تشمل المساعدات الاجتماعيّة المساعدات المقدمة إلى المحتاجين وغيرهم من الأشخاص، ومن ضمنها المساعدة المالية والخدمات الاجتماعيّة التي تشمل الغذاء والسكن والملبس والوقود والمستلزمات الأُخرى، التي تهدف إلى تقليل أسباب أو آثار الفقر أو إزالتها أو الوقاية منها (Legislative Counsel Office,2015,5). وتهدف برامج المساعدات الاجتماعيّة الحكومية إلى تخفيض الفقر وزيادة القيمة الاقتصادية، على الرغم من أن المساعدة الاجتماعيّة تواجه عقبات متفاوتة في الوصول إلى المستفيدين، إلّا أنها تُسهم في مساعدة الفقراء الذين يتلقون تلك المساعدات (Fitri & Supriyanto,2022 ,1483).

وتشير الأدلة على الآثار الإيجابية للمساعدة الاجتماعيّة لاسيما التحويلات النقدية على حياة الفقراء والضعفاء خلال العقد الماضي، إذ إنه في البلدان النامية ذات أنظمة المساعدات الاجتماعيّة الفعالة على نطاق واسع انخفض الفقر وعدم المساواة بشكل كبير، كما تؤكد هذه الأدلة على التأثير الإيجابي للتحويلات النقدية على الالتحاق بالمدارس والغذاء والاستهلاك والحالة الصحية للسكان، وتؤثر الزيادة في الدخل المتاح الناجم عن التحويلات الاجتماعيّة بشكل إيجابي على المعروض من العمالة، وتقلل من معدلات عمالة

الأطفال، وترتبط التأثيرات الإضافية بالاستثمارات والأنشطة الانتاجية التي تزيد من رأس المال البشري والمادي، وتعزز انتاجية العمل، وعلاوة على ذلك فإن من المرجح أن يتم إنفاق التحويلات النقدية محلياً، ممّا ينتج عنه آثار إيجابية مضاعفة في تخفيض مستوى الفقر (Gassmann,2018,133).

المبحث الثاني: تقدير أثر مكونات الحماية الاجتماعية في الفقر

أولاً: وصف متغيرات البحث

بناءً على ما سبق في الإطار النظري أُختير أبرز المتغيرات المؤثرة في الفقر باستقراء الدراسات النظرية والتطبيقية وكما يأتي :

جدول(1) : المتغيرات الخاصة بأنموذج البحث

المتغيرات	رمز المتغير	تعريف المتغير
المتغير التابع		
معدل الفقر	Y_t (pov)	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)
المتغيرات التفسيرية		
الإنفاق على الضمان الاجتماعيّ	X_1(soc)	الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعيّ (% من الناتج المحلي الإجمالي)
الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعيّة	X_2(saf)	الإنفاق الحكومي على شبكة الحماية الاجتماعيّة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
الإنفاق على المساعدات الاجتماعيّة	X_3(aid)	الإنفاق الحكومي على المساعدات الاجتماعيّة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

جميع مصادر البيانات للمتغيرات مأخوذة من :

- البنك الدولي ، البيانات المفتوحة للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org
- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/en/Data
- اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي www.cepal.org

ثانياً: اختبار نوع الأُنموذج (متجمع أو ثابت أم عشوائي)

هنالك ثلاثة نماذج رئيسة من نماذج البانل وهي: أُنموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، وأنموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model وأنموذج التأثير العشوائي Random Effects Model (Greene, 2019: 416)، وقد استُعمل اختبار مضاعف لاكرانج المقدم من (Breusch & Pagan, 1980) الذي طور من (Baltagi & Li, 1990) ليتناسب مع بيانات (panel) غير المتزنة (Baltagi, 2021: 243)

لاختبار الفرضيتين الآتيتين (Greene, 2019: 450-451):

H0: أُنموذج الانحدار التجميعي هو الأُنموذج المناسب

H1: أُنموذج الانحدار التجميعي هو الأُنموذج غير المناسب

والجدول الآتي يتضمن النتائج:

جدول (2): نتائج اختبار مضاعف Lagrange

Rsults	Values
Chi-Squared	55.448
Df	1
P-Value	<0.00001

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برمجية R.

نلاحظ من الجدول (2) أن اختبار مضـاعف Lagrange يشـير إلى رفض فرضـية العدم التي تنص على أن أُنموذج الانحدار التجميعي ملائم للبيانات؛ لأن قيمة P-Value هي أقل من 0.05، والأخذ بالفرضـية البديلة التي تقول إنه يجب تجنب اسـتعمال مقدر التأثير الثابت أو التأثير العشـوائي، ولغرض اختيار الأفضـل بينهما فقد تم اسـتعمال الاختبار مقدم من (Wooldridge, 2019) كبديل عن اختبار (Hausman, 1978) في حالة البيانات غير المتزنة الذي يسـمى باختبار Hausman المعتمد على الانحدار Regression-Based Hausman Test، وتختبر هذه الاختبارات الفرضيات الآتية (Beyaztas et al., 2021: 9):

H0: كلا الأُنموذجين مناسب (نموذج التأثير العشوائي وأنموذج التأثير الثابت)

H1: أُنموذج التأثير الثابت هو المناسب وأنموذج التأثير العشوائي الغير مناسب

وقد كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (3): نتائج اختبار Hausman المعتمد على الانحدار

Rsults	Values
Chi-Squared	10.989
Df	3
P-Value	0.01179

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برمجية R.

تُشـير نتائج اختبار Hausman المعتمد على الانحدار إلى رفض فرضية العدم التي تنص على أنه تتسـاوى مقدرات التأثير الثابت مع مقدرات التأثير العشـوائي؛ لأن قيمة P-Value هي أقل من 0.05، والأخذ بالفرضـية البديلة التي تقول إنه يجب اسـتعمال مقدر التأثير الثابت وليس التأثير العشـوائي، ولذلك سـيسـتعمل أُنموذج التأثير الثابت.

ثالثاً: تقدير الأُنموذج:

أُستعمِل أُنموذج التأثير الثابت للحصول على تقديرات المعلمات، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (4): تقديرات معلمات التأثير الثابت

المتغيرات المستقلة	Estimate	Std. Error	t-value	P-Value
الثابت	39.91330	4.56775	8.73806	<0.00001
الضمان الاجتماعيّ X_1(soc)	-3.16493	0.83434	-3.79334	0.00298
شبكة الحماية X_2(saf)	-3.37833	1.21768	-2.77440	0.01808
المساعدات الاجتماعيّة X_3(aid)	4.47862	2.36205	1.89607	0.08451
اختبار F	Fcal= 5.2521	df_1=3, df_2=11	P-Value=0.01715	
معامل التحديد	R^2=58.9%			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برمجية R.

تُشير نتائج التقدير في الجدول(4) إلى أن كل من الضمان الاجتماعيّ وشبكة الحماية لها تأثير عكسي، إذ بلغت قيمة t المحتسبة (3.79334- ، 2.77440-) على التوالي، وهي أعلى من قيمتها الجدولية، بمعنى إن زيادة نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعيّ وشبكة الحماية كنسبة من الناتج المحلي سوف يعمل على تخفيض معدل الفقر، والعكس فإنه بانخفاض الإنفاق الحكومي على هذين المتغيرين أو محدودية الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي سوف يبقي أو يرفع معدل الفقر.

إن زيادة الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعيّ له مزاياه في تخفيض الفقر بشكل ملحوظ بتحسين مستويات المعيشة بين كبار السن وأسرهم ضد فقدان الدخل أو فقدان الوظيفة أو التقاعد، وبطريقة فعالة مقارنة بالفئات الأُخرى نتيجة الأستهداف الدقيق لهذه الفئة، ومن ثم سوف يستفيد من هم فقراء فعلاً من مزايا الضمان الاجتماعيّ.

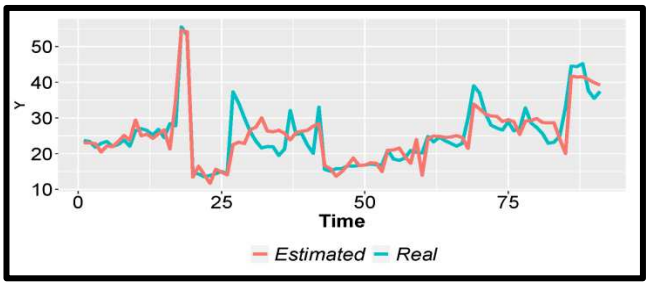
كما أن زيادة الإنفاق الحكومي على شبكة الحماية الاجتماعيّة؛ لأنها دفعات نقدية وعينية منتظمة مشروطة وغير مشروطة تصل إلى شريحة واسعة من الفئات المستهدفة تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية، من هنا تشكل فعالية مثل هذه البرامج فرصة أكبر لتخفيض الفقر في الدول عينة البحث، كما تعمل العديد من الدول على ملاءمة كفاية برامج شبكة الحماية الاجتماعيّة مع الأزمات والظروف التي تمر بها وتعديلها وفقاً لتغير تلك الظروف.

وجاء متغير المساعدات الاجتماعيّة بتأثير غير معنوي وهذا يعكس انخفاض نسبة المساعدات الاجتماعيّة من الناتج المحلي، فضلاً عن أغلب هذه المساعدات هي دفعات غير منتظمة ولفئات محدودة جداً غالباً ما تكون خلال الأزمات أي أن تأثيرها مؤقت لا يسهم بشكل كبير في تخفيض أعداد السكان الفقراء.

وتُشير نتائج اختبار F أن الأُنموذج معنوي؛ لأن قيمة P-Value هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، كما تدلل على ذلك قيم P-Value لكل معامل من معاملات الانحدار، إذ إن جميعها معنوي عند مستوى 0.05 باستثناء متغير المساعدات الاجتماعيّة فهو معنوي عند مستوى 0.1 . وبالنسبة لمقدار ما يفسره المتغيرات

المستقلة ممّا يجري في معدل الفقر هو 58.9% وهي قيمة معامل التحديد، والنسبة المتبقية المتمثلة بـــ 40% هي عوامل أُخرى تؤثر على معدل الفقر، ولكنها لم تدرس في هذا البحث، ولأن الأُنموذج ملائم للتقدير فقد أُستعمل لتقدير معدل الفقر بناءً على المعلمات المقدرة (الملحق B)، والشكل الآتي يوضح ذلك:

شكل (1): رسم القيم الحقيقية والتقديرية لسلسلة المتغير التابع



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال برمجية R.

الاستنتاجات

1- تُعد الحماية الاجتماعيّة بجميع مكوناتها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان للفرد، غالباً ما تضمنه الدول في دساتيرها الوطنية، فضلاً عن قوانينها وإجراءاتها.

2- يحرم الفقر الفرد من إشباع حاجاته الأساسية، وتسهم مكونات الحماية الاجتماعيّة في توفير الحد الأدنى من هذه الحاجات الأساسية وأكثر في أحيان أُخرى.

3- يسهم الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعيّة والضمان الاجتماعيّ بشكل أساسي في تخفيض معدلات الفقر في الدول عينة البحث؛ لأنها دفعات منظمة تتجه غالباً نحو مستحقيها.

4- لم يكن للمساعدات الاجتماعيّة في الدول عينة البحث تأثير معنوي وملموس في تخفيض الفقر؛ لأنها دفعات غير منتظمة ولفئات محدودة جداً غالباً ما تظهر مع ظهور الأزمات.

المقترحات

1- دعم أنظمة الحماية الاجتماعيّة وزيادة تخصيص الإنفاق الموجه إليها؛ لأنها أداة رئيسة في تخفيض معدلات الفقر.

2- زيادة العناية بالمساعدات الاجتماعيّة ومضاعفة الإنفاق الحكومي عليها؛ لأن الدعم الموجه إليها في الدول متوسطة الدخل منخفض جداً وغير كافٍ.

3- الفقراء يشكلون نسبة كبيرة في الدول، لذلك يجب على الحكومات توظيف الإنفاق نحو برامج وأنظمة الحماية الاجتماعيّة لرفع معدلات النمو فيها، وبالتالي زيادة قدرتها في إدارة رأس المال البشري وتحريك عجلة اقتصادها.

References

Abdullah, Khaled Abdel Fattah (2017). Social protection for children in poor urban areas, **Journal of Childhood and Development**, vol. 7, 28, 66-17.

Adeklo, Solomon Yaw, Amoako, Prince Yaw Owusu, 2020, a social protection management information system (case study into social security and national insurance trust, Valley View University.

Ali, Oday Salim, 2012, Towards an effective social protection network in Iraq (applied to Nineveh Governorate), **Tanmiyat Al-Rafidain journal**, Volume 34, Issue 109.

Al-Maadidi, Hala Zidan Thanoun, Mansour, Ahmed Ibrahim Abd, 2013, Poverty (concept and causes), Iraq as a model, **Tanmiyat Al-Rafidain journal,** Issue 114, Volume 35.

Baltagi, B. H., & Li, Q. (1990). A Lagrange multiplier test for the error components model with incomplete panels. **Econometric Reviews**, 9(1), 103-107.

Beyaztas, B. H., Bandyopadhyay, S., & Mandal, A. (2021). A robust specification test in linear panel data models. arXiv preprint arXiv:2104.07723.

Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1980). The Lagrange multiplier test and its applications to model specification in econometrics. **The review of economic studies**, 47(1), 239-253.

Cantillon, B., & Van Mechelen, N. (2014). Cracks in a policy paradigm–poverty reduction and social security: the case of Belgium. **International Review of Sociology**, 24(2), 270-290.

Christine Weigand and Margaret Grosh, 2008, Levels and Patterns of safety Nets, Spending in Developing and Transation countries-Discussion paper, No. 0817.

Croissant, Y., & Millo, G. (2008). Panel data econometrics in R: The plm package. **Journal of statistical software**, 27(2), 1-43.

Dr.Sindi,Ali,2016, Social Protection Strategic Framework, Minister of Planning Kurdistan Regional Government.

EAPN,(2022), Poverty and social exclusion in Europe, European anti-poverty network.

Engström, Viljam, 2022 , Social protection in the mandate of the IMF, **The International Journal of Human Rights**, Volume 26, Number 9.

ESCWA,(2017), multidimensional poverty, Economic and Social Commission for Western Asia .

Fitri, Dinda Locita & Supriyanto, Aji, (2022), implementation of the AHP-TOPSIS method in decipients in karanganyar gunung semarang , **Journal Teknik Informatika (JUTIF)**, Vol. 3, No. 6. Universitas Stikubank, Indonesia.

Greene, W. H. (2018). Econometric analysis. 8th Edition, Pearson Education Limited, London.

Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. Econometrica: **Journal of the econometric society**, 1251-1271.

IFPR, 2020, Linking Safety Nets, Social Protection, and Poverty Reduction Directions for Africa, International food policy research institute.

International Labor Organization, 2017, Social protection in light of changes in the world of work - towards a future in which social protection is available to all in Arab countries .

International Labour Organization , 2011 , Social security for social justice and a fair globalization , International Labor Conference, 100th session.

International Labour Organization ,(2021), Building the future of social protection for a human-centered world of work , International Labor Conference Session 2021,P109 .

Jarbo, Muhammad Jamal Lokma, 2022, Causes and effects of poverty in urban society (case study of the city of Kosti), **Al-Zaytouna International University Journal**, Issue 4.

Javed, Asif & Ahmed, Vaqar, (2021), The Social Safety Nets and Poverty Alleviation in Pakistan: An Evaluation of Livelihood Enhancement and Protection Programme, **Britain international humanities and social sciences journal**, Vol 3, No 1, February 2021, Page: 21-36.

Laidami, Hamdiya Shaker Muslim, Multidimensional Poverty and Sustainable Human Development in Iraq, 2014, **Journal of Economic and Administrative Sciences**, Volume 20, Issue 76.

Legislative Counsel Office, (2015), Social assistance act.

Prayitno, Hengky S.H., Santoso, Dwi Budi., & Ekawaty, Marlina. (2018). The Impact of Social Safety Net Programs on Poor Household Income. JEJAK: **Journal Economics and policy**, 11(2), 244-262.

Sepúlveda, Magdalena, Nyst, Carly, 2012 , The Human Rights Approach to Social Protection, Ministry for Foreign Affairs of Finland.

Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2015. Measuring poverty in the member countries of the Organization of Islamic Cooperation.

The World Bank's ,(2012),Social Protection and Labor Strategy 2012- 2022.

UNICEF , 2019, UNICEF Comprehensive Social Protection Program Framework, United Nations Children's (unicef).

United Nations , 2022 , Towards building a social protection floor in Iraq , United Nations – Iraq .

United Nations, (2016), Leaving No One Behind: A Social Protection Primer for Practicioners, United Nations Development Programme.

Wooldridge, J. M. (2019). Correlated random effects models with unbalanced panels. **Journal of Econometrics,** 211(1), 137-150.

World Bank, (2022), Poverty and Shared Prosperity.

World Bank, (2022), Poverty and Shared Prosperity.

Yadav, Vinod,2022, Poverty in India or India in Poverty: A Critical Analysis, **Peer Reviewed Journal,** issu 403 .